

مرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠١٣
بالتصديق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مولدوفا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع والعشرين من شهر رجب عام ١٤٣٤
هجريه ، الموافق للثالث من شهر يونيو عام ٢٠١٣ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة دولة
قطر وحكومة جمهورية مولدوفا ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٢ ،
المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٣ / ١٢ / ١٤٣٤هـ
الموافق: ٢٨ / ١٠ / ٢٠١٣م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني

بين

حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مولدوفا

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة جمهورية مولدوفا ،
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان المتعاقدان" ،
رغبة منهما في توسيع وتقوية العلاقات بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي
والتجاري والفني للمنافع المتبادلة للطرفين المتعاقدين ،
قد اتفقنا على ما يلي:

مادة (١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان فيما بينهما وفقاً لقوانينهما وانظمتها المعمول بها في كلا
البلدين ، على أساس المساواة والصداقة والمنافع المتبادلة ، في المجالات الاقتصادية
والتجارية والفنية ، لا سيما في الزراعة والصناعة الزراعية ، والنقل ، والتشبيد ،
والمعمل ، والسياحة والصناعة ، والتعدين ، والطاقة والمواصلات ، واية مجالات
اخرى .

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل تصدير واستيراد المنتجات الصناعية
والزراعية ، فضلاً عن المواد الخام ، فيما عدا تلك التي تحظرها القوانين والانظمة
المعمول بها في كلا البلدين .

مادة (٣)

يمثل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل نقل البضائع المتبادلة بين البلدين عبر وسائل النقل الناهمة لكل منهما كلما امكن ذلك .

مادة (٤)

يكون الدفع للمعاملات المبرمة بين الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين في اطار هذه الاتفاقية باي عملة قابلة للتداول بحرية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٥)

يمثل كل طرف متعاقد على :

أ - تشجيع وتسهيل مشاركة رجال الاعمال ، وممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة في الاسواق والمعارض الدولية التي تقام على اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

ب- يسمح للطرف المتعاقد الاخر بتنظيم الاسواق والمعارض في اراضيه وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لبعضهما البعض وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في اقليمي الطرفين المتعاقدين .

ج- تعفي البضائع المختارة التالية والتي تنشأ في بلد الطرف المتعاقد الآخر والتي لا تهدف للمبيعات من الضرائب او الرسوم الجمركية او اية رسوم ، وفقاً للقواعد والقوانين والانظمة المعمول بها في كلا البلدين .

١. المواد والبضائع التي تستخدم في المعارض الموقته والتي سوف ترد إلى موطنها الاصلي .

٢. عينات من البضائع التي لا يصلح استخدامها إلا على هذا النحو وليس لها قيمة تجارية .

مادة (٦)

يتعين على كل طرف متعاقد تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك بين رجال الاعمال في كلا البلدين .

مادة (٧)

يتمين على كل طرف متعاقدان يقوم بما يلي:

١. تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة والوكالات ذات النفع العام العاملة في الأنشطة الفنية ، لإقامة مشاريع اقتصادية وتجارية وفنية مشتركة ، فضلاً عن تبادل زيارات الوفود المشاركة في مختلف التخصصات الفنية لتقديم المساعدة اللازمة .
٢. تسهيل مشاركة المواطنين في برامج التدريب والتأهيل التي تجري في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالمجالات الفنية والاقتصادية ، وتسيق الجهود في مجال البحث والابتكار والدراسات ذات الصلة في هذه المجالات .

مادة (٨)

لضمان التطبيق الفعال لأحكام هذه الاتفاقية ، ولحل المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذها ، اتفق الطرفان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني ، تجتمع دورياً بالتناوب في إقليم البلدين بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

وتكون مهامها ما يلي:

١. اقتراح الإجراءات بتسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ،
٢. دراسة مسار التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والثقافي والزراعي والصناعي بين البلدين فضلاً عن مجالات أخرى جديدة ذات الاهتمام المشترك ووفق الإمكانيات اللازمة المتاحة لتحسين التعاون بين البلدين بموجب هذه الاتفاقية .
٣. توسيع وتشجيع العلاقات التجارية وبذل الجهود لإزالة العقبات المتعلقة بالتعاون التجاري والاقتصادي .
٤. الموافقة على حل المشاكل الناشئة عن تفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية بشكل ودي .
٥. تقديم أي مقترحات ، اذا لزم الأمر ، بشأن تعديل هذه الاتفاقية وذلك سعياً على توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

مادة (٩)

تتم تسوية أي نزاعات قد تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، والتي لم يتم حلها ودياً في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٠)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الأخرى المبرم أو التي ستبرم ويكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها .

مادة (١١)

يجوز إدخال أي إضافات أو تعديلات على هذه الاتفاقية باتفاق بين الطرفين المتعاقدين كتابياً ، على أن تكون تلك الإضافات والتعديلات في شكل بروتوكولات منفصلة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وتدخل هذه الإضافات أو التعديلات حيز النفاذ طبقاً لأحكام المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

مادة (١٢)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي من الطرفين المتعاقدين يفيد باستكمال الاجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، وتظل سارية المفعول لفترة مبدئية مدتها (٥) سنوات ، ثم تظل سارية المفعول إلى أجل غير مسمى . ويجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ابداء رغبته كتابية في إنهاء هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية ، وذلك قبل (٦) سنة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء الفترة المبدئية المشار إليها .

وفي حال إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية ، تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عنها أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكامها سارية المفعول وملزمة إلى حين إنهاء تلك الالتزامات والتعهدات المتفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين .

وأشهاداً على ما تقدم ، قام المفاوضان أدناه ، والمخولان من قبل حكومتيهما ، بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٣٤ هجرية الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ ميلادية ، من ثلاث نسخ أصلية بكل من اللغات العربية والمولدوفية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية . وعند الاختلاف في التفسير يرجع النص المحرر باللغة الانجليزية .

من

حكومة جمهورية مولدوفا

من

حكومة دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



AGREEMENT

**ON ECONOMIC, COMMERCIAL AND TECHNICAL
COOPERATION BETWEEN THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR**

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF MOLDOVA

The Government of the State of Qatar and the Government of Republic of Moldova hereinafter referred to as "The Contracting Parties",

Desirous of expanding and strengthening the relations between the two countries in the areas of economic, commercial and technical cooperation for their mutual benefit,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

The Contracting Parties shall cooperate with each other in accordance with their respective laws and regulations, on the basis of equality and mutual benefit, in the economic, commercial and technical fields, such as industry, energy, agriculture, communications, transport, construction, labour, tourism and other areas.

ARTICLE 2

The Contracting Parties shall promote and facilitate export and import of their industrial and agricultural products, as well as raw materials excluding those prohibited by their import and export laws and regulations.

ARTICLE 3

The Contracting Parties shall encourage and facilitate the transport of mutual goods between them via the transportation means belonging to each of them whenever possible.

ARTICLE 4

The payments for transactions concluded between natural and legal persons within the framework of this Agreement shall be effected by any freely usable currency to be agreed upon between the contracting parties concerned.

ARTICLE 5

Each Contracting Party shall:

- a) encourage and facilitate the participation of the businessmen, the representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions in the international exhibitions and fairs which are held in the territory of the other Contracting Party.
- b) permit the other Contracting Party to organise fairs and exhibitions in each country and provide each other with all the necessary facilities and assistance to achieve this within the framework of their respective laws and regulations.
- c) exempt, subject to its laws, rules and regulations in force, from customs duties or any other fiscal charges the following articles originating in the country of the other Party which are not intended for sales, namely:
 - i) goods and materials for temporary fairs and exhibitions which must be returned to the country of origin.

ii) samples of merchandise, fit only to be used as such and of no commercial value.

ARTICLE 6

Each Contracting Party shall encourage cooperation and exchange of visits between the representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions as well as between businessmen in both countries.

ARTICLE 7

Each Contracting Party shall:

a) encourage cooperation between their governmental and the private institutions and agencies of public interests engaged in technical activities, in setting up technical and economic joint projects, as well as exchange of delegates engaged in different technical disciplines to provide the required assistance and support.

b) facilitate their citizens to participate in training and orientation programmes related to the technical and economic fields and coordinate efforts in research and related studies in these domains.

ARTICLE 8

For the effective implementation of the provisions of this Agreement, and rectify problems which may arise during execution, the Contracting Parties agreed to establish a Joint Commission on Economic, Commercial and Technical Cooperation to meet alternatively on periodic basis in the two countries following a request from either party to:

- 1- Propose procedures to facilitate the execution of the provisions of this Agreement,
- 2- Study of the various means required to enhance the Economic, Commercial, Cultural, Agricultural and Industrial Cooperation between the two Countries, As well as other areas of new common interest and in accordance with the necessary resources available to improve the existing cooperation between the two countries under this agreement
- 3- Expand and promote the scope of trade exchange and elimination of obstacles,
- 4- Agree on solving and rectifying problems arising from the interpretation and application of this Agreement Cordially.
- 5- Set up proposals concerning the amendment of this Agreement in pursuit of expanding the aspects of Trade exchange and development of the economic relations between the two Countries.

ARTICLE 9

Any disputes that may arise concerning the interpretation or application of this Agreement which have not been resolved amicably within the Joint Committee provided for in Article 8 of this agreement can be settled through negotiations between the contracting parties.

ARTICLE 10

This Agreement shall not affect the obligations arising from other agreements concluded or shall be concluded by either Party with another state.

ARTICLE 11

Any additions and amendments may be made to this Agreement by mutual written consent of the Contracting Parties. Such additions and amendments shall be made in the form of separate instrument, being an integral part of this Agreement, and shall enter into force in accordance with the provisions of Article 12 of this Agreement.

ARTICLE 12

This Agreement shall enter into force upon the date of receiving by the Contracting Parties of the last written notification confirming the completion of their respective internal legal procedures required for the entry into force of this Agreement. It shall remain valid for an initial period of five years and thereafter continue in force indefinitely unless either Party notifies the other Party in writing of its intention to terminate it through the diplomatic channel, at least six months prior to the date of the said termination.

In the event of termination however, all the undertakings and obligations arising there from or from any dealings concluded in accordance with its rules shall remain valid and binding until the end of those obligations and commitments agreed upon by the parties

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Doha on the day of 10-12-2012 in two originals each in the Arabic, Moldovan, and English languages, each text being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**For the Government of
the State of Qatar**

**For the Government of
the Republic of Moldova**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ACORD

**ÎNTRU GUVURNUL STATULUI QATAR ȘI
GUVURNUL REPUBLICII MOLDOVA PRIVIND COOPERAREA
ECONOMICĂ, COMERCIALĂ ȘI TEHNICĂ**

Guvurnul Statului Qatar și Guvurnul Republicii Moldova denumite în continuare „Părți Contractante”.

Dorind să extindă și să intensifice relațiile între cele două țări, în domeniul economic, comercial și tehnic în baza avantajului reciproc,

Au convenit asupra următoarelor:

ARTICOLUL 1

Părțile Contractante vor coopera între ele în conformitate cu legislația și reglementările sale, în bază de echitate și beneficiu reciproc, în domeniul economic, comercial și tehnic, precum ar fi industrie, energetică, agricultură, comunicații, transport, construcții, muncă, turism și alte domenii.

ARTICOLUL 2

Părțile Contractante vor promova și facilita exportul și importul de produse industriale și agricole, precum și produse neprelucrate, cu excepția celor interzise de legislația și reglementările ce vizează exportul și importul.

ARTICOLUL 3

Părțile Contractante vor încuraja și facilita transportarea reciprocă a produselor prin intermediul mijloacelor de transport ce le aparțin, oricând aceasta este posibil.

ARTICOLUL 4

Plățile pentru toate tranzacțiile curente încheiate între persoanele fizice și juridice în limitele prevederilor prezentului Acord vor fi efectuate în orice valută liber convertibilă, care a fost convenită de părțile contractante interesate.

ARTICOLUL 5

Fiecare Parte Contractantă va:

- a) încuraja și facilita participarea oamenilor de afaceri, reprezentanților Camerelor de Comerț și Industrie și altor instituții similare la expozițiile și târgurile internaționale care se desfășoară pe teritoriul celeilalte Părți Contractante.
- b) permite celeilalte Părți Contractante să organizeze expoziții și târguri în țara respectivă și va acorda toate facilitățile și asistența necesară, pentru a realiza aceasta în limita legislației și reglementărilor sale.
- c) scuti, în conformitate cu regulile și legislația în vigoare, de taxe vamale sau orice alte plăți obligatorii, produsele originare din țara celeilalte Părți, care nu sunt destinate vânzării, și anume:
 - i) produse și articole destinate pentru târgurile și expozițiile temporare, care vor fi restituite în țara de origine.
 - ii) mostre de produse care vor fi utilizate ca atare dar nu vor fi comercializate.

ARTICOLUL 6

Fiecare Parte Contractantă va încuraja cooperarea și schimbul de vizite între reprezentanții Camerelor de Comerț și Industrie și altor instituții similare, precum și între oamenii de afaceri din ambele țări.

ARTICOLUL 7

Fiecare Parte Contractantă va:

- a) încuraja cooperarea între instituțiile sale guvernamentale și private și agențiilor publice implicate în activități tehnice, în lansarea proiectelor comune economice și tehnice, precum și schimbul de delegații angajați în activități tehnice, care vor acorda asistența și suportul necesar.
- b) facilita pentru cetățenii săi participarea la cursuri și programe de instruire, în domeniul economic și tehnic și să coordoneze eforturile în vederea efectuării studiilor și cercetărilor în aceste domenii.

ARTICOLUL 8

Pentru implementarea eficientă a prevederilor prezentului Acord, și soluționarea problemelor ce pot apărea pe perioada aplicării, Părțile Contractante au convenit să instituie o Comisie mixtă pentru cooperare economică, comercială și tehnică, care se va întruni periodic, alternativ pe teritoriul celor două țări, urmând să solicite de la cealaltă Parte să:

1. propună măsuri pentru facilitarea implementării prevederilor prezentului Acord,
2. să studieze căile menite să intensifice cooperarea economică, comercială, culturală, agricolă și industrială între cele două țări, precum și în alte domenii de viitor interes comun și în limitele resurselor necesare disponibile pentru îmbunătățirea cooperării existente între cele două țări în conformitate cu prezentul Acord,
3. să extindă și să promoveze schimburile comerciale și să elimine barierele în calea acestora,
4. să convină în soluționarea amiabilă a problemelor apărute din interpretarea și aplicarea prezentului Acord,
5. să elaboreze și să înainteze propuneri privind amendarea prezentului Acord în vederea extinderii comerțului și dezvoltării relațiilor economice între cele două țări.

ARTICOLUL 9

Orice diferende care pot apărea în legătură cu interpretarea și aplicarea prezentului Acord care nu au fost soluționate amiabil în cadrul Comisiei mixte prevăzute în articolul 8 al prezentului Acord pot fi soluționate prin negocieri între Părțile Contractante.

ARTICOLUL 10

Prezentul Acord nu va afecta obligațiile care decurg din acordurile încheiate sau care vor fi încheiate de către o Parte Contractantă cu un alt stat.

ARTICOLUL 11

Orice completări și amendamente la acest Acord, pot fi elaborate în baza înțelegerii mutuale în scris între Părțile Contractante. Aceste completări și amendamente vor fi elaborate, ca instrument separat și vor fi parte integrantă a prezentului Acord, acestea vor intra în vigoare în conformitate cu prevederile Articolului 12 al prezentului Acord.

ARTICOLUL 12

Prezentul Acord va intra în vigoare la data primirii de către Părțile Contractante, a ultimei notificări scrise ce confirmă îndeplinirea procedurilor sale legale interne necesare pentru intrarea în vigoare a prezentului Acord. Acordul va rămâne în vigoare pentru o perioadă inițială de cinci ani și își va continua acțiunea pe o perioadă nelimitată de timp, doar dacă una dintre Părți nu notifică cealaltă Parte, în scris despre intenția sa de a denunța cu cel puțin șase luni înainte de data denunțării.

În cazul eventualei denunțări, toate angajamentele și obligațiile ce reies din prezentul Acord sau orice contracte încheiate în conformitate cu regulile sale, vor rămâne valabile și obligatorii pe întreg termenul acestor angajamente și obligații convenite între părți.

DREPT PENTRU CARE, subsemnații pe deplin autorizați de către Guvernele respective, au semnat prezentul Acord.

Întocmit la Doha la 10 decembrie 2012, în două exemplare originale, fiecare în limbile arabă, moldovenească și engleză, ambele texte fiind egal autentice. În cazul apariției divergențelor de interpretare, textul în limba engleză va fi de referință.

**Pentru Guvernul
Statului Qatar**

**Pentru Guvernul
Republicii Moldova**